النتائج والدروس المستفادة من استجابة لجنة الطوارئ والكوارث لزلزال تركيا–سوريا

مقدمة عن التقرير

يقدّم هذا التقرير النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة النهائية لنداء لجنة الطوارئ والكوارث الذي تم إطلاقه استجابةً للزلزال الذي ضرب تركيا وشمال غرب سوريا بشدة بلغت 7.8 درجات في 6 شباط 2023. ركّزت جهود اللجنة على المناطق الأكثر تضرراً، بما في ذلك ست محافظات في تركيا (غازي عنتاب، هاتاي، أديامان، كهرمان مرعش، كيليس، وأورفا/شانلي أورفا)، إضافةً إلى عدة مناطق في سوريا: مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة السابقة (حلب، حماة، اللاذقية) ومناطق خاضعة لسيطرة المعارضة في شمال غرب سوريا (إدلب وأجزاء من حلب).

تم استخدام منهجية «رصد النتائج» في هذا التقرير لدراسة أثر استجابة اللجنة وتحديد الدروس المستفادة لتعزيز الجهود الإنسانية المستقبلية. ورغم أن هذه الدراسة لم تتناول التطورات السياسية التي حدثت مؤخراً في سوريا بسبب ضيق الوقت وعدم اكتمال بعض التقارير النهائية، إلا أنّ بعض النتائج تعكس كيف تطوّر السياق وكيف قامت منظمات لجنة الإغاثة بالتكيف مع هذا التغيير. كما نوّه التقرير على أهمية فهم الاختلافات بين السياقين التركي والسوري، وخاصة التغيّرات السياسية المتسارعة في سوريا، التي أثرت بشكل كبير على نطاق الاستجابة وآلياتها وتحدياتها.

نتائج استجابة لجنة الطوارئ والكوارث

تستخلص هذه الدراسة أن الأثر الجماعي لنداء لجنة الطوارئ والكوارث لم يتَشكَّل فقط بحجم الاستجابة، بل أيضاً من خلال قدرة منظمات لجنة الطوارئ والكوارث على تكييف برامج الإغاثة بما يتناسب مع الظروف السياسية والميدانية الصعبة. بالأخص أنه في الوقت الذي كانت استجابة الزلزال تساهم في تلبية الاحتياجات الإنسانية، كان هناك العديد من الاحتياجات غير الملبّاة، بالإضافة الى النزوح المستمر، مما شكل "أزمة داخل أزمة". كما سبّب الزلازل طلباً عاجلاً على المياه والصرف الصحي والنظافة، والغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية في مناطق تعاني من انعدام أو ضعف شديد في الخدمات الأساسية. ومن ناحية أخرى، ساهمت لجنة الطوارئ والكوارث في تحقيق نتائج هيكلية بالغة الأهمية من حيث تعزيز ممارسات الشراكة العادلة بين المنظمات الأعضاء، وإعطاء أولوية لصحة وسلامة العاملين الإنسانيين والالتزام برعايتهم، وتحفيز الجهود لضمان أن البيئة والمناخ يُؤخذان بعين الاعتبار بشكل جوهري في الاستجابة.

ويُعرض ملخص لنتائج استجابة اللجنة في الشكل أدناه.

النتائج الإنسانية

التغييرات المباشرة التي شهدتها المجتمعات المتضررة من الزلزال في تركيا وسوريا نتيجة تدخل لجنة الطوارئ والكوارث عبر القطاعات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة، والغذاء والتغذية، والحماية، وسبل العيش، والمأوى، والتعليم، والاستعداد للكوارث / إدارة الطوارئ.

المياه، والإصحاح والنهوض بالنظافة: استعادت المجتمعات المتضررة إمكانية الوصول إلى مياه آمنة وتحسنت قدرتها على الوقاية من الأمراض المنقولة بالمياه.

الصحة: تمكنت المجتمعات المتضررة من الزلزال من الحصول على خدمات صحية أساسية جسدية ونفسية ساعدتها على التغلب على آثار الزلزال.

الحماية: حصلت المجتمعات المتضررة على خدمات وآليات توفر الرعاية والدعم اللازم للوقاية من المخاطر المتعلقة بالحماية والاستجابة لها.

الغذاء والتغذية: تلقت المجتمعات المتضررة مساعدات غذائية لتغطية احتياجاتها الأساسية، في حين ساهم الدعم الغذائي الموجه في الحد من سوء التغذية وتشجيع ممارسات تغذية أكثر صحة أثناء الطوارئ.

سبل العيش: مكّنت النشاطات المدعومة من لجنة الطوارئ والكوارث المجتمعات المتضررة من توليد دخل وقامت بإعادة بناء الأصول الإنتاجية.

المأوى: حصلت الأسر والأفراد المتضررون على دعم في مجال المأوى مكّنهم من البقاء في أمان، والحفاظ على الخصوصية، والتكيف مع ظروف المعيشة الصعبة.

التعليم: أتيحت للأطفال والشباب فرص التعليم وتنمية المهارات لدعم تعافيهم وتعلمهم على المدى الطويل.

الاستعداد للكوارث / إدارة الطوارئ: ساهمت التدخلات المدعومة من لجنة الطوارئ في تعزيز الخبرة الفنية المحلية في مجال الاستعداد للكوارث.

النتائج الهيكلية

تشير النتائج الهيكلية الى التغيرات التي تحدث وتؤثر على النظام الإنساني. فبينما تساهم النتائج الهيكلية في تحقيق الأهداف الإنسانية، فإنها تتماشى أيضاً مع استراتيجيات الإصلاح والتحسين ضمن قطاع العمل الإنساني.

البيئة والمناخ: اتخذت منظمات لجنة الطوارئ والكوارث والجهات المنفذة إجراءات عملية لتقليل الأثر البيئي الضار للأنشطة الإنسانية.

تعزيز الشراكات وبناء القدرات المحلية: ساهمت التدخلات في تطوير القدرات التشغيلية والفنية والقيادية للشركاء المحليين عبر نهج مناسب للسياق.

صحة وسلامة العاملين: حصلت الفرق الميدانية والشركاء المنفذون والمتطوعون على خدمات لتقليل الضغوط النفسية لتعزيز قدرتهم على مواجهة آثار الزلزال ومساعدتهم على القيام بمهامهم.

ملخص العوامل المساهمة والدروس المستفادة

يتم استخدام مصطلح «العوامل المساهمة» هنا للإشارة إلى الآليات أو الظروف الأساسية أو العوامل المكّنة التي لعبت دوراً مهماً في تشكيل نتائج الاستجابة. وتشير هذه الدراسة إلى أن العوامل المساهمة التي تم تحديدها ضمن هذه الدراسة كان لها أثر مباشر على تعزيز الجودة والملاءمة والاستدامة. بالواقع، كل عامل من العوامل المساهمة التالية ينتج عنه دروس مستفادة لتحسين العمل الإنساني في المستقبل. لذلك فإن هدف الدراسة هو تقديم إرشادات لتحسين تصميم وتنفيذ البرامج الإغاثية ضمن لجنة الطوارئ والكوارث والقطاع الإنساني بشكل عام.

العامل الأول: كانت مرونة وكفاءة المنظمات الأعضاء في لجنة الطوارئ والكوارث وشركائهم أساسية لتجاوز الصعوبات الميدانية والسياقية وضمان تقديم المساعدات الإنسانية.

تمّت استجابة الزلزال في ظل ظروف معقدة وغير متوقعة سببها الزلزال، مما تسبب في تحديات ميدانية في كل من سوريا وتركيا، واستدعى هذا الأمر ضرورة للتعديل المستمر. وقد أثرت هذه التحديات الميدانية على الخطة الزمنية لتنفيذ البرامج، وعلى طرق تحديد المجتمعات المستفيدة، وتقديم الدعم، خصوصاً في المرحلة الأولى من الاستجابة. وتشير هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من هذه الصعوبات، أظهرت فرق البرامج قدرة كبيرة على التكيّف والمرونة. كما أكدت منظمات لجنة الطوارئ والكوارث أن مرونة وتعاون فريق الادارة خاصة فيما يتعلق بإعادة تخصيص الميزانية، والتوسع الجغرافي، وتمديد الجداول الزمنية، والتعديلات دون تكاليف إضافية كانت عاملاً حاسماً في الحفاظ على سير العمليات خلال الفترة الصعبة.

الدرس المستفاد: كانت المرونة من أبرز نقاط القوة في استجابة لجنة الطوارئ والكوارث، وقد تم تحقيق ذلك من خلال تبسيط إجراءات الموافقات، وتسهيل تعديل الميزانيات، وتمكين اتخاذ القرارات بشكل لامركزي مع الإدارة. هذه الآليات مكنت المنظمات من الاستجابة بسرعة للاحتياجات والمخاطر المتغيرة. بالإضافة الى ان استمرارية المرونة في الدعم المالي والثقة بالشركاء المحليين كان أمرا" أساسيا". ويساعد هذا الأسلوب على قدرة المنظمات على توسيع النطاق الجغرافي أثناء الاستجابة للأزمات والكوارث.

العامل الثاني: أدّى دمج القطاعات المختلفة في الأنشطة إلى تحقيق آثار مضاعفة، كما عزز من النتائج والكفاءة وحسّن من تجربة المستفيدين.

عندما كانت الأنشطة مصممة بطريقة تدمج عدة نشاطات مع بعضها، مثل المياه والصرف الصحي مع الحماية، أو التعليم مع الدعم النفسي والاجتماعي، كانت النتائج أفضل بشكل ملحوظ بالنسبة للمجتمعات المتضررة من الزلزال. إن دمج القطاعات المختلفة مكّن من تقديم استجابة أكثر شمولاً للاحتياجات المتداخلة والمعقّدة للسكان المتأثرين بالأزمة. على سبيل المثال، كانت تدخلات المأوى والنقد ذو أثر أكبر عند دمجها مع نشاطات الإحالة ضمن نشاطات الحماية، مما حسن بدوره من الأمان الجسدي والسلامة النفسية في الوقت ذاته. كما ساهم هذا التكامل في الخدمات في تسهيل الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التعافي.

الدرس المستفاد: إن دمج القطاعات المختلفة ضمن الأنشطة يحقق نتائج أقوى وأكثر استدامة عندما يتم تخطيطه وتنفيذه من منذ بداية مرحلة التخطيط للاستجابة الانسانية. إن إدماج مبادئ الشمول، وأنظمة الإحالة، والدعم النفسي الاجتماعي كعناصر أساسية في البرامج يسهم في تعزيز استجابة أكثر شمولية. هذا النهج يُحسّن من نتائج الصحة النفسية والجسدية والسلامة والكرامة بشكل متكامل، ويعكس الواقع الصعب للأشخاص الذين يتعافون من الأزمات.

العامل الثالث: أهمية الدعم النقدي في تحقيق نتائج متعددة.

شكل تقديم المساعدات النقدية متعددة الأغراض جزء كبير من استجابة لجنة الطوارئ والكوارث لزلزال تركيا–سوريا، وتم توزيعها حسب ما كان يسمح السياق: إما عبر الحوالات الإلكترونية، او القسائم، او الشراكات المالية المحلية لتفادي مشاكل انهيار الأنظمة الحكومية او المالية المحلية. وقامت منظمات لجنة الطوارئ والكوارث وشركاؤهم بتخصيص الدعم النقدي لقطاعات مثل الصحة، والحماية، والمأوى، مما أتاح تقديم مساعدات مرنة لتلبية الاحتياجات الطارئة. كما ساهم موضوع التدرج في طريقة تقديم المساعدات النقدية بدايةً من أسلوب المساعدات النقدية غير المشروطة وصولا» الى أسلوب النقد مقابل العمل في تعزيز قدرة المجموعات المستفيدة من تلبية احتياجاتهم الضرورية على المدى القصير وتعزيز التعافي على المدى الأطول. ومع ذلك، فقد تبيّن أن العديد من هذه المكاسب كانت غير مستدامة، مما يبرز الحاجة إلى نشاطات أكثر استدامة لكسب سبل العيش.

الدرس المستفاد: يمكن أن يُحسّن الدعم النقدي متعدد الأغراض من الحصول على الخدمات الأساسية في سياقات الأزمات. وتعد المرونة في تصميم الأنشطة والتكيف مع تحديات النظام المالي المحلي عوامل رئيسية لضمان الفاعلية، خصوصاً عند حالات الاضطراب مثل التضخم وانهيار الأنظمة الحكومية أو المالية.

العامل الرابع: تحققت نتائج أكثر استدامة عندما صُممت التدخلات المبكرة منذ البداية بطريقة تحقق أثر طويل الأمد.

بعض منظمات لجنة الطوارئ والكوارث اعتمدت التخطيط طويل الأمد منذ البداية، من خلال تنفيذ برامج إعادة تأهيل أنظمة المياه، ودعم الأسواق المحلية، وتشجيع سبل العيش المنزلية التي يمكن أن تتحول لاحقاً إلى مشاريع صغيرة. وقد كانت هذه الجهود أكثر فاعلية عند دمجها ضمن أنظمة اجتماعية أو اقتصادية أو بنيوية أوسع تعتمد عليها المجتمعات لإعادة بناء حياتها. ومع ذلك، أثرت التحديات مثل الإدارة عن بُعد، وقصر دورات التمويل، والعقوبات، وقيود الحكومة على الحد من نطاق وتأثير جهود التعافي المبكر في كلا البلدين.

الدرس المستفاد: في سياقات الأزمات متعددة الجوانب، تكون الاستجابة الإنسانية الفعّالة تلك التي تدمج التعافي المبكر منذ البداية بأثر طويل الأمد. ويتطلب ذلك تصميم تدخلات تلبي الاحتياجات الفورية مع تعزيز التعافي الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، وإعادة تأهيل الأنظمة المحلية.

العامل الخامس: اعتمدت الاستجابة بشكل واسع على آليات للتغذية الراجعة، مما ساعد في تحسين تنفيذ الأنشطة، إلا أن مشاركة المجتمعات وتأثيرهم على المستوى الاستراتيجي ظلا محدودَين

قامت منظمات لجنة الطوارئ والكوارث بتعديل أساليب عملها وطرق تنفيذها للأنشطة بناءً على الملاحظات والآراء الواردة من المستفيدين أو المجتمع، وكانت هذه التعديلات شائعة في كلا البلدين. وقد ساعدت آليات التغذية الراجعة أعضاء لجنة الطوارئ والكوارث على رصد المخاوف النابعة من المجتمعات المحلية والاستجابة لها. ومع ذلك، كان هناك حواجز ومعيقات أمام مشاركة المجتمعات في تقديم الاقتراحات والشكاوى. ففي بعض السياقات، أدت التوقعات المنخفضة للمجتمعات بقدرتهم على التأثير على خطط البرامج، وخوفهم من الانتقام، وغياب الشفافية حول كيفية استخدام آليات التغذية الراجعة، إلى تثبيط المشاركة. كما زادت الأزمة الطويلة والمتكررة – وخاصة أزمة الزلزال – من هشاشة المجتمعات، حيث جعلت التركيز بشكل أساسي على تأمين المساعدات الفورية بدلاً من التفكير في اليات التغذية الراجعة. كما ساهمت عوامل أعمق، مثل الخوف من العقاب في بيئات غير آمنة، وانخفاض الثقة بقدرة التغذية الراجعة على إحداث تغيير، والمعايير الثقافية التي لا تشجع على انتقاد الخدمات، في إضعاف المشاركة. كما أدى غياب الشفافية حول كيفية التعامل مع التغذية الراجعة إلى تراجع الثقة أكثر. ونتيجة لهذه العوامل ظل مستوى المشاركة ضعيفاً ومتفاوتاً، على الرغم من توافر آليات التغذية الراجعة.

الدرس المستفاد: في بعض السياقات، تجعل العوامل الهيكلية والثقافية مثل التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية أو العادات التي لا تشجع على نقد الخدمات من الصعب على منظمات لجنة الطوارئ والكوارث تعزيز المشاركة من خلال تصميم النظام وحده. وهذا يستدعي إصلاحات أكثر حساسية للسياق، مثل ربط جمع الاقتراحات والشكاوى بنقاط تقديم المساعدة، واستخدام أشخاص موثوقين من المجتمع، وإعادة صياغة مفهوم الاقتراحات والشكاوى كوسيلة للتعاون بدلاً من كونه نقداً للخدمة، إضافةً للتأكد من أن المجتمع يرى نتائج ملموسة لمساهماته. ولبناء الثقة وضمان الشمولية، يجب ألا تنحصر آليات التغذية الرجعة في إطار حل الشكاوى فقط، بل يجب ان تركز على حوار ثنائي الاتجاه، ودعم المشاركة الآمنة، وإظهار كيف تسهم الملاحظات في إحداث تغيير حقيقي.

العامل السادس: إن الجهود والنشاطات التي تضمن شمولية جميع الأشخاص المتضررين بالاستجابة تطورت مع تقدم مراحل المشاريع، ومع ذلك لازال هناك عوائق مستمرة – خصوصاً أمام الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة – وهذا يوضح أن تصميم هذا النوع من النشاطات يجب أن يكون من بداية الاستجابة مع الأخذ بعين الاعتبار بإجراء اعتبارات وتعديلات حسب احتياجات كل فئة.

خلال استجابة لجنة الطوارئ والكوارث للزلزال في تركيا وسوريا، كان الاهتمام بالفئات الضعيفة، وخاصة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أولوية أساسية. وقد عملت المنظمات على إدخال معايير الشمول عند استهداف المستفيدين، وحققت تقدماً ملموساً في تعديل بعض الخدمات، خاصة في مجالات المياه والصرف الصحي، والمأوى، والصحة، والتعليم. وكان الشمول أكثر فعالية عندما قامت باعتماد تقييمات مسبقة لتحديد الاحتياجات بدقة.، وعندما تم ارسال فرق متنقلة للوصول إلى الأفراد في المناطق النائية أو ذوي الحركة المحدودة، بالإضافة لدعم مقدمي الرعاية ضمن برامج الاستجابة.

الدرس المستفاد: يكون الشمول أكثر فعالية عندما يُنظر إليه كعملية مجتمعية متكاملة، تبدأ من التقييمات المسبقة وتمتد إلى تصميم الخدمات ومراقبتها. فقد ساهمت الفرق المتنقلة، والتعديلات العملية البسيطة، وجعل قنوات التغذية الراجعة مفتوحة للجميع في تحسين وصول الخدمات إلى المستفيدين. لكن، من دون أنظمة بيانات دقيقة، ومسارات إحالة واضحة، وشراكات مع منظمات مختصة بذوي الاحتياجات الخاصة، تظل جهود الشمول سطحية أو غير ثابتة.

العامل السابع: على الرغم من أن التنسيق بين منظمات أعضاء لجنة الكوارث كان محدوداً خلال مرحلة التنفيذ، إلا أن المبادرات الجماعية ساعدت على تعزيز التعاون، ودعمت القيادة المحلية، وساهمت في تحقيق نتائج أكثر استدامة خاصة على المستوى الهيكلي

كان التنسيق والتعاون ضروريان في الاستجابة لزلزال تركيا–سوريا، حيث ساعدا في تحسين سرعة الاستجابة، وجعلها أكثر ملاءمة للسياق المحلي، وتوسيع نطاق الأنشطة. وفي كثير من الحالات، تم التنسيق بشكل غير رسمي عبر مجموعات العمل القطاعية، والاجتماعات الدورية لتجنب تعارض الأنشطة في نفس المنطقة الجغرافية. ومع ذلك، فإن التعاون بين المنظمات كان محدوداً من حيث التنظيم. وعلى الرغم من هذه القيود، شكلت المبادرات الجماعية التي تم تنفيذها ضمن حملة منظمات لجنة الطوارئ والكوارث مثالاً إيجابياً على التعاون الفعال. خصصت هذه المبادرات مصادر تمويل لدعم حلول مبتكرة للتحديات المعقدة في سياقات الأزمات الإنسانية، عبر عمل منسق وتفكير جريء ومتطلع. كما مكّنت هذه المبادرات، لمنظمات لجنة الطوارئ والكوارث وشركائها بأن يشاركوا معاً في تصميم الأنشطة، وتجربتها، وتنفيذها بشكل مشترك لتحقيق نتائج مشتركة.

الدرس المستفاد: هناك فرصة واضحة لتعزيز التنسيق بين منظمات لجنة الطوارئ والكوارث ، خاصة في الأماكن التي تتقاطع فيها الصلاحيات والقيم والشراكات المحلية. يمكن لـ منظمات لجنة الطوارئ والكوارث البناء على هذه الممارسات الجيدة من خلال الاستثمار في برامج مشتركة طويلة الأمد، وتحديد أدوار واضحة لكل منظمة، وتوحيد الأنظمة والإجراءات، وإنشاء منصات مشتركة للدفاع عن الحقوق، خاصة عندما تعمل عدة منظمات لجنة الطوارئ والكوارث في نفس المناطق الجغرافية (مثل حلب) وضمن قطاعات متكاملة (مثل الصحة والحماية).

العامل الثامن قدمت الشراكات المحلية وصولاً أفضل ومصداقية أعلى للاستجابة، لكنها غالباً افتقرت إلى الدعم البنيوي اللازم لضمان الاستدامة.

قدمت المنظمات المحلية وصولاً سريعاً وفهماً دقيقاً للسياق، بالإضافة إلى القدرة على الوصول إلى المجتمعات في المناطق النائية أو غير الآمنة أو الحساسة سياسياً. كما أبرزت الاستجابة أهمية الشراكات المحلية، حيث عملت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني النسائية والجماعات المجتمعية المحلية، ما ساعد على توسيع نطاق الوصول وبناء القدرات على عدة مستويات.

ومع ذلك، استمرت التحديات، إذ ظل العديد من الشركاء المحليين يعملون ضمن نطاق اتفاقيات شراكة قصيرة الأجل، مع أعباء تقارير مرتفعة وموارد محدودة لتطوير مؤسساتهم. والأهم من ذلك، تحمل الشركاء المحليون مسؤولية أكبر من المخاطر التشغيلية.

الدرس المستفاد: ينبغي أن تُبنى الاستجابات المستقبلية على نجاح نموذج الشراكة لدى لجنة الطوارئ والكوارث من خلال توزيع المخاطر بشكل عادل، وتقديم دعم مؤسسي مستدام، واعتماد استراتيجيات تمويل متعددة السنوات. يجب ايضاً أن يتم اعتماد إدارة مشتركة للبرامج، والتدريب الفني، وتعزيز القدرات على مستويات متعددة، والاعتراف الكامل بالجهات المحلية كشركاء قياديين في العمل الإنساني وليس مجرد منفذين للأنشطة.

العامل التاسع: اكتسبت القضايا البيئية أهمية تدريجية خلال الاستجابة، إلا أن تطبيقها لا يزال غير متسق وغالباً يكون لحظياً. ظهرت المخاوف البيئية خلال الاستجابة، خاصة في مجالات المياه والإصحاح والنهوض بالنظافة، والمأوى، وجهود التعافي المبكر، لكن غالباً كان التركيز على المخاطر الصحية الفورية فقط، وكانت الاستجابة لهذا النوع من المخاطر كرد فعل أكثر من كونها خطة طويلة الأمد. وعلى الرغم من أن المنظمات أشارت إلى الحاجة لتوجيهات أوضح بشأن المناخ، فقد أظهرت خطوات في هذا السياق مثل اعتماد ميثاق المناخ والبيئة وعقد ورش العمل لتطوير الممارسات البيئية. ومن الضروري في المستقبل إشراك الشركاء المحليين وضمان دمج التكيف مع المناخ على مستوى التنفيذ.

الدرس المستفاد: في الاستجابات القادمة، يجب على منظمات لجنة الطوارئ والكوارث الانتقال من اتباع إجراءات مؤقتة إلى القيام ب تحليل المخاطر البيئية، واستخدام أدوات التقييم، وآليات محلية لإدارة الموارد والمسؤولية البيئية خلال جميع مراحل دورة البرنامج. ويشمل ذلك تقديم إرشادات واقعية حول الممارسات التي تحمي البيئة، ودعم المشتريات التي لا تضر بالبيئة، والاستثمار في بنية تحتية قابلة للتكيف مع التغير المناخي تدعم التعافي الفوري والاستدامة على المدى الطويل.

العامل العاشر: التواصل والتخطيط المبكر لمرحلة الانسحاب أو الانتقال أمر أساسي للحفاظ على الأثر المستدام للمشاريع، وبناء الثقة، ودعم المجتمع على التعافي.

اختلفت منظمات أعضاء لجنة الطوارئ للكوارث بشكل كبير في كيفية تعاملها مع موضوع انهاء مشاريع الاستجابة الإنسانية للزلزال. فبينما اعتمد البعض استراتيجيات انسحاب مبكرة ومبنية على مبادئ وخطط واضحة للانتقال منذ البداية، والتي شملت أيضا» القيام باطلاع المجتمعات المستهدفة بهذه الخطط بوقت مبكر. في المقابل، بعض المنظمات الأخرى قامت بإنهاء المشاريع والانسحاب فجأة دون تواصل واضح مع المجتمع.

الدرس المستفاد: تتطلب الاستراتيجيات للانسحاب تخطيطاً مبكراً، وتواصلاً صريحاً، وتنسيق مع الأنظمة المحلية. كانت منظمات أعضاء لجنة الطوارئ والكوارث أكثر نجاحاً في هذا الأمر عندما صممت استراتيجية انهاء المشاريع والانسحاب منذ البداية، مع توضيح الجداول الزمنية، ورسم آليات الإحالة، وتجهيز الشركاء لمواصلة الأنشطة بشكل مستقل. تعتبر آليات الإحالة، ومشاورات المجتمع، وتعزيز قدرات الشركاء المستمرة أساسية لتجنب ترك المجتمعات دون دعم أو في حالة ارتباك بعد انتهاء المشاريع. ويمكن أن يؤدي تسليم الخدمات أو البنية التحتية أو الأدوات إلى الجهات المحلية إلى تعظيم الأثر إذا كانت عمليات الانتقال مخطط لها بوقت مبكر، ومُعلَنة، ومنسقة بشكل جيد.